سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق[1]

الأستاذ المساعد الدكتور حنان عبد الخضر هاشم والباحثة مها علاوي راضي
جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يعد موضوعي الفقر والتنمية المستدامة من المواضيع التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونهما يرتبطان مع بعضهما بطريقة تلقائية ويهتمان بشكل مركز بالمستوى ألمعاشي للعنصر البشري وكيفية تهيئة المستلزمات الضرورية لرفع هذا المستوى ألمعاشي والنهوض به بشكل دائم .

فالفرد لكي يحيى حياة كريمة لابد أن تتاح له كافة الفرص التي تضمن ديمومة حياته في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة به، لأنه من البديهي إذا كان هناك أي تراجع أو تردي في هذه الأوضاع فانه حتماً سينعكس بشكل أو بآخر على واقع حياته وباتجاه تبرز فيه السلبيات لتطغى وتهدد ديمومة الحياة البشرية .

إن الإنسان العراقي (وسائر أبناء الشعوب الأخرى على الكرة الأرضية) يمتلك الحق في الحصول على الفرص التي تضمن له كرامة حياته بغض النظر عما يحيط به من ظروف مختلفة أوجدتها مبررات عدة لا دخل له بها . خصوصاً وأنه يعيش في ظل بلاد تمتلك مزايا خاصة وخيرات وفيرة حباه بها الله سبحانه وتعالى، فكان من حق أبناء البلاد أن ينعموا بهذه الخيرات التي من المفترض أن تؤمن حياتهم وحياة الأجيال القادمة من بعدهم .

إن الحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد، إن الاقتصاد العراقي يعاني جملة من المشاكل أوجدتها الظروف التي مر بها في تأريخه المعاصر، ومن هذه المشاكل ظاهرة الفقر التي كانت ولا زالت تضعف جسد هذا الاقتصاد مهددة وبشكل مخيف الأجيال القادمة .

فرضية البحث

لم تسهم إجراءات مكافحة الفقر في رفع مستوى مؤشرات التنمية المستدامة بشكل فاعل في العراق .

مشكلة البحث

إن الاقتصاد العراقي في الواقع مر بظروف عصيبة انعكست على مجريات الأمور فيه بطريقة ألقت بظلالها على المستوى ألمعاشي لغالبية أبناء المجتمع العراقي، الأمر الذي أسهم في تعميق جذور الفقر في هذا المجتمع التي هي أصلا موجودة فيه بفعل الظروف التي عاشها في مراحل سابقه والتي لم تكن مواتية وعلى جميع المستويات بالنسبة للإنسان العراقي .

المبحث الأول

مفهوم الفقر والتنمية المستدامة

إن الفقر يشير في اللغة إلى الإفتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف، المتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت، والذي يؤدي إلى إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من إمتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرها [1] .

وقد عرف Rowntree الفقر في نهاية القرن التاسع عشر بأنه (كمية المبالغ النقدية المقبولة إجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية)[2]. وبما أن للفقر جذور عميقة ومتشابكة يجب مواجهتها والتخفيف منها بالعمل الجاد وبشكل علمي ومدروس، كان يجب الالتزام بالخطوات الآتية [3] : –

الخطوة الأولى : تحديد من هم الفقراء ؟؟؟ وتقدير حجمهم ومدى معاناتهم من الفقر وبشكل دقيق.

الخطوة الثانية : تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي ومعرفة مستوى التعليم والصحة والتغذية والسكن لهم.

الخطوة الثالثة : تتمثل بتحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة لمواجهة الفقر ومدى إرتباطها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الإقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني وغيرها.

الخطوة الرابعة : تتمثل بوضع السياسات لتخفيف الفقر ووضعها موضع التنفيذ ومن ثم يتم تشخيص الخلل في تنفيذ هذه السياسات ومعالجته.

إن تعريف ظاهرة الفقر، يتشعب ويتسع بفعل تعدد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها تارة كسبب وتارة أخرى كنتيجة لها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمع. لذلك تتعدد الزوايا التي يتم من خلالها النظر لهذه الظاهرة التي تأخذ بدورها أبعاداً إجتماعية وإقتصادية وسياسية...الخ. فمن وجهة نظر علماء الاجتماع فأن الفقر (هو ظاهرة نسبية توجد في كافة المجتمعات، وتعكس حالة المجموعة الأقل حظاً بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع، وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها) [4] . بينما ينظر لها الاقتصاديون على (أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة) [5] ، وبين هذين الرأيين يتدفق سيل هائل من الآراء التي يحاول كل منها إعطاء صورة وافية لهذه الظاهرة. وعرف البنك الدولي مفهوم آخر للفقر هو نقص المشاركة في إتخاذ القرارات سواء في نقص إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية، وهو شعور بالضعف، وهو الميزة الجوهرية للفقر، وقد

صدر في عام 2000 تقريراً عن البنك الدولي تضمن المشاكل الرئيسية المرتبطة بالفقر، وقد كان التقرير بعنوان (مكافحة الفقر)، حيث بين أن عدد الفقراء يتزايدون بمعدل (20) مرة عما كان عليه قبل عشر سنوات تقريباً ، وتعتبر البلدان النامية أكثر عدداً ، ويعيشون تحت مفهوم الخط المطلق للفقر [6]. ويعرف البنك الدولي من خلال تقرير التنمية الدولية (2000 –2001) الفقر بأنه عملية مستمرة (ديناميكية) بسبب الحاجة والعوز [7] .

ثانيا – التنمية المستدامة : البناء ألمنظري وبدايات الإهتمام

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فقد نالت إهتمام الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية وخاصة بعد إنتشار الجوع والفقر والجهل وإنتشار الإرهاب، لذا بدأ سعي الدول حثيثاً نحو وضع الخطط من أجل تحسين عملية التنمية البشرية، ووضع السياسات التي تهدف إلى التركيز على تحسين معدلات النمو الإقتصادي وتقليل حجم الفساد والعنف وتقليل الفقر، وتحسين وضع المرأة وتمكينها... الخ. وعرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة كما وردت في تقرير مستقبلنا المشترك "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[8] .

يستند مفهوم التنمية عموماً إلى الإنسان الذي يعد الغاية الأساسية لعملية التنمية البشرية سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وعلمياً وفكرياً . حيث أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضية أن نماذج التنمية الحالية لم تعد مستدامة، نتيجة إرتباط الحياة الاستهلاكية بأزمات خطيرة كالتلوث وإرتفاع درجة حرارة الأرض والفيضانات وإستنفاذ الموارد غير المتجددة، مما دعت الحاجة إلى إيجاد برامج تنموية مستدامة من أجل تحقيق الأهداف التنموية وحماية البيئة وإستدامتها. ويوضح كل من سوزان وبيتر كالفرن أن العالم يواجه مشكلتين [9]:- الأولى : متمثلة باستنفاذ الموارد. والثانية : زيادة حجم التلوث والفضلات الضارة.

ثالثا - الإرتباط بين المتضادين : الفقر والتنمية المستدامة

ترتبط التنمية مع الفقر بعلاقة عكسية فكلما زاد التقدم والتطور كلما قل الفقر والحرمان في المجتمع، وفي هذه الحالة سينقسم المجتمع إلى قسمين الأول هم الفئة الذين يمتلكون والثانية الفئة الذين لا يمتلكون.

تحتل المجتمعات المتقدمة مركز الصدارة في الأنشطة التي تولد الدخل التي تمتلك موارد طبيعية هائلة والتي يجب أن تحقق معدلات مرتفعة في النمو كما في قارة أفريقيا المتميزة بالموارد الكثيرة قياساً بالنمو السكاني نلاحظ عدم تحقق تنمية إقتصادية فيها مقارنة بالدول الآسيوية ذات الكثافة السكانية العالية، وخاصة في الزراعة في الستينات والسبعينات، أما الصين فقد تميزت في الستينات بتخلف القطاع الزراعي، لإعتمادها على السياسات المسمية بالقفزة إلى الأمام، أما اليابان فقد حققت تطور كبير على الرغم من إفتقارها للموارد الطبيعية وكذلك فهي ذات كثافة سكانية مرتفعة [10] .

يمثل هدف " الاستدامة " التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع إستراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء. ومما تجدر الاشارة إليه أن منهج " الاستدامة " يتضمن أن التنمية الدائمة لا يمكن أن تتحقق في الدول الفقيرة إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والبيئية) ، والتي تشكل بمجموعها العناصر الأساسية للتنمية المستدامة، الأمر الذي يشجع في النهاية في المحافظة على الموردين الأساسيين اللذين ترتكز عليهما التنمية الاقتصادية (المورد البشري والمورد الطبيعي) .

إن للفقر إنعكاساته الخطيرة التي تهدد ديمومة الحياة البشرية فالفقر يؤدي إلى إستنفاذ الموارد البيئية المتاحة والمتوفرة بأساليب ذات إنعكاسات سلبية، لذلك فهو يقرر مسيرة التنمية المستدامة، خصوصاً وأنه يعد عائق أمام الوصول إلى الرعاية الصحية التي يحتاجها الفقراء، وكذلك سوء التغذية وإنخفاض العمر المتوقع وظهور المناطق والعشوائيات المتخلفة وإنتشار الجريمة والعنف وهذا يعتبر فقر من الناحية الإجتماعية إضافة إلى تردي الحالة المادية [(11)] .

وهناك جذور مشتركة للعلاقة القائمة بين المشكلات الاقتصادية والتنموية والبيئية (باعتبارها المرتكز الأساس للتنمية المستدامة) وانعكاس كل ذلك في النهاية على الفقر. وتوجد علاقة تبادلية قابلة للتجدد بين عناصر التنمية المستدامة والفقر، فعلى سبيل المثال وفي احد الأوجه المعبرة عن هذه العلاقة نجد أن ظهور حالات الفقر لها آثار اجتماعية وبيئية خطيرة، حيث يعاني الفقراء بشكل غير متجانس من التدهور البيئي، ويزداد عدد الفقراء الذين يبحثون عن فرص العيش التي قد تشكل خطرا على الغابات والتربة والمصائد السمكية...الخ [(12)]، فالأزمات البيئية تولد " فقراً " و" الفقر" يدعم " التدهور البيئي" ، وكمثال آخر فان عدم توفر فرص التعلم لشريحة ذوي الدخل المحدود يتمخض عنه ظهور طبقة فقيرة غير قادرة على التمتع بمستويات التعلم اللائقة من جانب، ومن جانب آخر غير قادرة على خدمة المجتمع. وهكذا تتعدد الأوجه التي تعبر عن العلاقة التبادلية بين المتضادين : التنمية المستدامة والفقر، فالتنمية المستدامة في حالة بلوغها أعلى المستويات، فان هذا الوضع يعني انحسار الفقر في أدنى مستوياته، وبالعكس فان ارتفاع مستويات الفقر مرهون بتدني مستويات التنمية المستدامة وذلك لعدم حصول أفراد المجتمع على المؤهلات والفرص التي تؤمنها لهم المستويات العالية من التنمية المستدامة. لذلك فأن هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بطريقة تبدو منطقية وهي : إن تفشي الفقر في مجتمع من المجتمعات يقف حجر عثرة أمام تلبية متطلبات التنمية المستدامة، فالأخيرة وسيلتها و هدفها وغايتها " الإنسان " وتوفير فرص الحياة الكريمة له ولأجياله القادمة، وطالما أن هذا الإنسان في ظل ظروف معينة لم يحصل على تلك الفرص، فإن " التنمية المستدامة " ستفشل في تأمين الوسيلة وتحقيق الهدف والغاية.

نستنتج مما سبق أن القضاء على الفقر عن طريق مكافحته بمختلف السبل يهيئ القاعدة العريضة والأساس المتين الذي تقوم عليه المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة، حيث أن نجاح الأخيرة مرهون بما يؤول إليه تنفيذ السياسات المضادة للفقر، فمثلا إذا نجحت سياسات التشغيل بتهيئة فرص عمل جيدة للعاطلين، فان هذا يعني تأمين حد معين من الدخل، يضمن الحياة الكريمة لهم. وإذا نجحت السياسة المالية في تنظيم الإنفاق الحكومي لصالح الفقراء عن طريق تأمين التخصيصات المالية المطلوبة للإنفاق على الصحة والتعليم، فان هذا يعني زيادة معدل العمر المتوقع وزيادة أعداد المتعلمين في المجتمع المعني، وهكذا بالنسبة لبقية السياسات. وبالتالي فأن كل ما يتحقق من معالجات لظاهرة الفقر يسهم في تدعيم الركائز الأساسية لـ" التنمية المستدامة "، التي تعد بحد ذاتها عملية تحاول تأمين ديمومة الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

المبحث الثاني

الواقع الحقيقي لمحاولات تخفيف الفقر في العراق

واجه العراق على مدى ثلاثة قرون الحروب والعقوبات ولم يجنى منها سوى الدمار والخراب في الميادين كافة، ولمواجهة هذه الأوضاع كان يجب إنتهاج إستراتيجية عراقية وطنية ذات رؤية مستقبلية تقع على عاتقها مسؤولية تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الأجلين القصير والطويل على حدٍ سواء وتتبنى إطاراً للقضاء على كل مسببات الفقر في العراق. وقد تم تشكيل لجنة عليا لسياسات التخفيف من الفقر في (2009/11/24) من خلال عقد إتفاقية بين العراق والبنك الدولي مكونة من وزارات عديدة وأعضاء مجلس النواب وحكومة إقليم كردستان، وتم الإتفاق على تنفيذ أربع مراحل هي توفير قاعدة بيانات حول مؤشرات الفقر، والهدف منها هو التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي أدت إلى تحسن في مؤشرات التنمية البشرية منذ عام 2004 ولحد الآن، نتيجة تحسن الوضع الأمني في البلد والذي يتوقع من خلاله خفض معدل الفقر(30%) للمدة (2010- 2014) عما كان عليه عام 2007[13]. وكما موضح بالشكل الآتي :

الشكل (1) التخفيف المستهدف لمعدل الفقر بمقدار الثلث% وفقاً لعام 2009

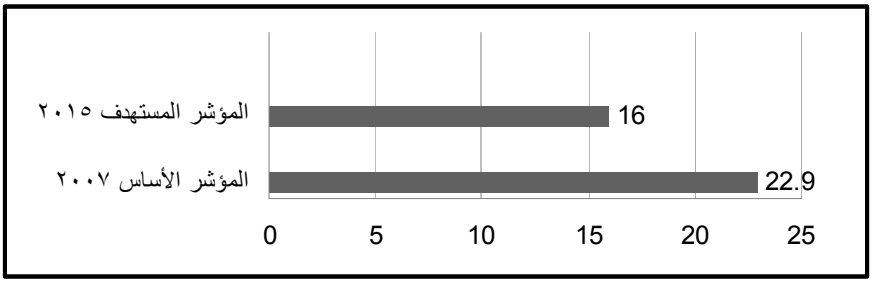

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، 2010، ص 6.

ولإقامة اقتصاد متوازن يعتمد على سياسات اقتصادية تلبي الحاجات في ضوء الموارد المتاحة وفق خصوصية المجتمع العراقي، وعدم الإعتماد على تجارب الدول الأخرى، كان يجب إنتهاج إستراتيجيات صحيحة لإعادة إعمار العراق من الخراب والدمار الذي أصابه خلال عهود طويلة وجعل الهدف الأساسي هو تحقيق المصلحة العامة ورفع المستوى ألمعاشي لعموم العراقيين. من هنا أطلق الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إستراتيجية لتخفيف الفقر للمدة (2010- 2014) شملت مجموعة من الجهات، وقد كان من بين أهداف هذه الإستراتيجية [14]:

1- تقليص معدل الفقر بنسبة 16% على المستوى الوطني، أي تخفيض عدد الفقراء من 7 إلى 5 ملايين.

2- خفض معدل الأمية إلى (14%) بعدما كان (28%)، أي بمقدار النصف من خلال:

أ- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي من (74.8% إلى 98%).

ب- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم المتوسط من (20.5% إلى 50%).

ج- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي من (23.4% إلى 40%).

3- تقليص عدد المشمولين بنظام البطاقة الشهرية للذين هم تحت خط الفقر في العام 2014 .

4- تقليل التفاوت بين الجنسين بزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي من (12.8% إلى 19.2%) من خلال :

ا- رفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث من (84.5% إلى 92%).

ب- رفع معدل الإلتحاق للتعليم الإبتدائي من (87% إلى 100%).

ج- رفع معدل الإلتحاق بالتعليم المتوسط من (72% إلى 86%).

د- رفع معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي من (68.5% إلى 85%).

5- خفض معدلات البطالة بحلول عام 2015، وكما هو موضح بالشكل الآتي:

الشكل (2) القيمة المتنبأ بها والمستهدفة لمؤشر معدل البطالة بين الشباب للأعوام (1990- 2015)

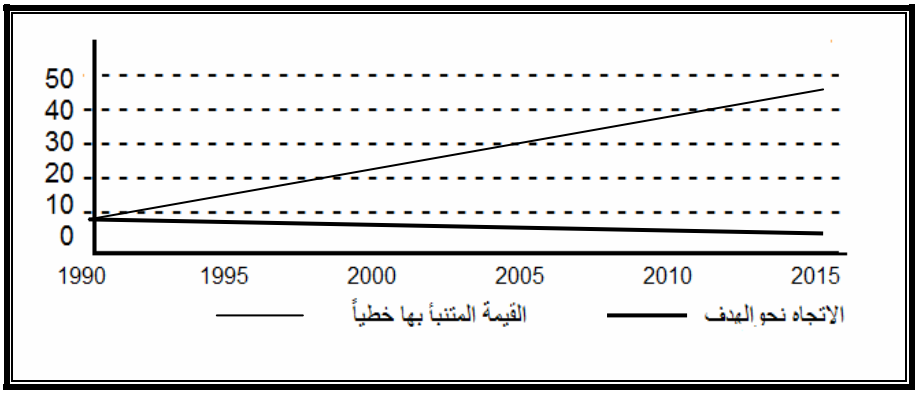

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، 2010، ص10.

يقاس مستوى الرفاهية في العراق باستخدام مؤشري الدخل والإنفاق، فأنه يستخدم خط الفقر الوطني فقط لقياس مستوى الفقر فيه، أما بقية الدول العربية فتستخدم خطوط الفقر الدولية والوطنية معاً. إن أساس التحديد لخط الفقر الوطني في العراق يكون نسبياً ووحدة القياس هي (الأسرة) وليس (الفرد) [15].

إن الإجراءات والبرامج العامة تجاه قضية الفقر في العراق منذ عام 1986 ولحد الآن تمثلت بإجراءات دعم قطاعي الصحة والتعليم وسياسة إعتماد البطاقة التموينية والسياسات الاقتصادية العامة (النقدية والمالية)...الخ، وقد ترتب على ذلك العديد من الآثار التي يمكن من خلالها أن نستخلص مدى فاعلية كل إجراء، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (1)/ الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في العراق ومدى فاعليتها في مجابهة الفقر

الإجراء	المدة	الآثار المترتبة	العقبات	مدى فاعليتها في مجابهة الفقر
اعتماد البطاقة التموينية (1)	1989 . حتى اليوم	توفير الحد الأدنى من متطلبات الإنسان الغذائية، تراجع نسبة الفقر من 37 % إلى 30 % عند الحضر ومن 42 % إلى 32% في الريف خلال الفترة 1991 . 2000 وقد بلغت نسبتها 8.9% من إجمالي النفقات التشغيلية لعام 2008 .	إنخفاض حجم التخصيصات المالية الكافية لدعم البطاقة وإرتفاع حجم النفقات التشغيلية لهذه البرامج	ذات فاعلية إلى حد ما
الاهتمام بالتعليم (2)	نفس المدة أعلاه	ارتفاع عدد التلاميذ خلال 1995 . 2007 من 2.9 مليون إلى 4.1 مليون بنسبة نمو سنوي 3.1 % وارتفاع عدد الطلبة بمعدل نمو سنوي قدره 5.1 % .	نقص المناهج والكتب الدراسية وكذلك نقص الكادر التعليمي	ذو فاعلية إلى حد ما
الاهتمام بالصحة (3)	نفس المدة أعلاه	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة بنسبة 13.1 % . 13.4 % استمرت رغم الحروب والحصار ، وقد زاد عدد المستشفيات الأهلية والعيادات الخاصة وإرتفاع أسعار الأدوية في الأسواق المحلية .	نقص الأجهزة والمستلزمات الطبية	ذو فاعلية إلى حد ما
السياسة النقدية (4)	نفس المدة أعلاه	خفض معدلات التضخم	مؤثرات جانبية	ذات فاعلية

السياسة المالية (5)	نفس المدة أعلاه	إرتفاع جم الإيرادات إلى 59.4 تريليون دينار عام 2010 بعدما كانت 50.6 تريليون دينار في عام 2009 وبمعدل نمو 17.3% بسبب إرتفاع حجم الإيرادات النفطية إلى 57.1 تريليون دينار وبمعدل نمو 31.9% .	إرتباطها بالإيرادات النفطية وهي تتأثر بشكل كبير بتقلبات السوق العالمية للنفط	ذات فاعلية محدودة
سياسات التكييف الهيكلي (6)	نفس المدة أعلاه	فقدان قدر كبير من متضمنات السيادة للدولة وتوليد ضغط كبير على مستوى المعيشة وزيادة التفاوت في توزيع الدخول .	غياب المنهج الصحيح والملائم لتبني هذه البرامج	بدون فاعلية
برامج الحماية الإجتماعية (7)	نفس المدة أعلاه	إستهداف شرائح واسعة وإستيعاب أعداد كبيرة من المستفيدين	تفشي الفساد الإداري الذي حرم أعداد أكبر من المستحقين الأصليين	ذات فاعلية محدودة

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية 2009 ، الخرطوم ، 2010، ص 28 .

- الإجراءات (4) ، (5) ، (6) ، (7) من إعداد الباحثة .
- العمود الخامس توصلت إليه الباحثة من خلال الآثار المتحققة في العمود الثالث .

من الجدول (1): يتضح أن السياسة النقدية قد نجحت في إجراءاتها لمواجهة مشكلة هامة ممثلة بالتضخم وبالتالي سيطرت على الإرتفاع المستمر في الأسعار الذي يمثل أحد محفزات الفقر في أي مجتمع. بينما بقية الإجراءات كانت ذا فاعلة محدودة وذلك لإعتبارات معينة تعيق عمل كل إجراء على حدة. ويمكن أن نحدد ابرز إجراءات مكافحة الفقر في العراق من خلال تقسيمها إلى البرامج المحلية والإقليمية والدولية وعلى النحو الآتي [16] :

أ . البطاقة التموينية :

إن البطاقة التموينية بوشر بتطبيقها قبيل فرض العقوبات على العراق عام 1990 وقد تحكمت لمدة طويلة باستهلاك السلع الغذائية في العراق. وان حالة التضخم وارتفاع الأسعار ومحدودية دخول الأسر قد منعت الاستهلاك الكبير بل وحصل انخفاض في معدلات الاستهلاك وخاصة في استهلاك البروتين الحيواني حيث لم تتجاوز نسبة البروتين من المصادر الحيوانية إلـ (10%).إن معدل البروتين المستهلك خلال المدة الماضية لم يبلغ سوى (71.4%) من النسبة المطلوبة في كمية الغذاء المتوازن

على الرغم من تدني نوعية البروتين المستهلك. كما إن الطاقة المتاحة كمعدل للمواطن العراقي ليست كافية وتشكل نسبة (78.2%) من الطاقة المطلوبة في الغذاء المتوازن. علماً أنه يبلغ التخصيص السنوي لدعم مفردات البطاقة التموينية بحدود 4000 مليار دينار عراقي .

ب . شبكة الحماية الاجتماعية :

تم تصميم شبكة الحماية الاجتماعية بموجب القانون رقم (126) لسنة 1980 المعدل من أجل تقليل الفقر ويهدف إلى دعم العوائل ذات الدخل المنخفض والتقليل من النبذ الاجتماعي والتشجيع على العمل والتوظيف. تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ هذا البرنامج ويتم تخصيص مبالغ سنوية لتغطية تكاليفه وبلغ التخصيص لعام 2006 (500) مليار دينار عراقي.

طبقت شبكات الحماية الاجتماعية في العراق نتيجة الظروف والأوضاع التي عاشها الشعب العراقي، إلا إن هذا التطبيق قد رافقه نقاط ضعف نتيجة غياب التخطيط المنظم وعدم وضع المعالجات الصحيحة له، وكذلك زيادة عدد المواطنين لطلب الإعانة والتي أدت إلى حدوث إختلالات فيه عند تطبيقه ومنها [17]:

1 – بلغت حصة الفرد من الإعانة (50) ألف دينار شهرياً، أي (600)ألف دينار سنوياً وما قيمتها (400) دولار سنوياً، وبلغت حصة الأسرة المكونة من (6) أفراد (120) ألف دينار شهرياً ،أي (1.44) مليون دينار سنوياً وما قيمتها (960) دولار وفي حالة قسمة المبلغ على عدد إفراد الأسرة 6، فان حصة الفرد ستكون (160) دولار سنوياً، أي اقل من دولار واحد يومياً، أي بقيمة (160–400) دولار سنوياً ،وهذا المبلغ لا يلبي متطلبات المعيشة الضرورية ويؤدي إلى وصول الأفراد إلى دون خط الفقر، وفي حالة زيادة عدد أفراد الأسرة سوف تنخفض حجم الإعانة، وبما أن الهدف الأساسي منها هو توفير متطلبات المعيشة للأفراد.

2– أستبعد (198530) شخصاً من أصل(655172) مستفيد من شبكة الحماية لعام 2008، وهناك أسر كثيرة لم تستفيد من هذه الإعانة وكما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول (2) عدد المشمولين والمستفيدين من شبكة الحماية لغاية 30 /9 / 2008

المشمولين	المستبعدين			
	بغداد	بقية المحافظات	مركز وزارة العمل	إجمالي المستبعدين
655172	173812	24612	106	198530

المصدر : صباح رحيم مهدي ألأسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، 2010، ص 188.

تتميز شبكات الحماية الإجتماعية في الدول النامية بالضعف، وذلك لعدم شمولها لجميع أفراد المجتمع، وإرتفاع تسرب منافعها وعدم معرفة الفقراء بها وصعوبة حصولهم عليها.

وفي عام 2004 زاد عدد أفراد الأسر المشمولين برواتب رعاية الأسرة والبالغ (100400) أسرة وبزيادة قدرها (38.6) عن عام 2003، أما الرواتب المدفوعة فقد بلغت (33.922) مليار دينار في عام 2004، وفي عام 2006 بلغ عدد العوائل التي وزعت عليها الإعانات (610520) عائلة. وفي عام 2005 بلغ عدد المستفيدين من برامج الحماية الإجتماعية (5393) وكانت أعلى نسبة لرعاية المعوقين والبالغة (79.1%)، ومن ثم دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات وبنسبة (12.9%)، ومن ثم دور المسنين والمقعدين وبنسبة (8%) [18] .

فعلى الرغم من أهمية شبكات الحماية الإجتماعية للفقراء فأنها لا تمثل برامج كافية للقضاء على الفقر وحماية الفقراء المهمشين، وذلك لأنها لا تعالج هذه الظواهر ومسبباتها بل تعمل على تدارك الآثار السلبية للإجراءات الاقتصادية والإجتماعية دون المساس لآلياتها المعتمدة.

إن نظام الحماية الإجتماعية في العراق، نظام يفتقر إلى الكفاءة والدقة نتيجة عدم إستهدافه لجميع الفقراء والمحتاجين، وعدم توفير المبالغ النقدية الكافية لسد متطلبات الحياة المعيشية الضرورية للمستلمين الرواتب من هذه الشبكة، أي إنخفاض حجم الإنفاق الحكومي وإرتفاع حجم النفقات التشغيلية لتنفيذ هذه البرامج.

ج . برامج القروض :

إن معالجة الفقر يتطلب إعتماد سياسات على المستوى الكلي والمستوى القطاعي يتم من خلالها توجيه جزء من الموارد نحو القطاعات التي يعمل بها الفقراء لإنشاء المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتأهيلها وتشغيلها من خلال إعتماد صناديق الإقراض والاستثمار والتي هي وسيلة من الوسائل المهمة في القطاع لمكافحة البطالة وتفعيل دور القطاع الخاص وتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال المشايع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بهدف توفير فرص عمل إضافية وزيادة الإنتاج ورفع معدلات دخول العاملين في هذه المشاريع، وتتصف هذه القروض بأنها ذات فائدة متدنية وتسهيلات كبيرة في انجاز القرض واسترداده وتهدف إلى تحقيق التنمية في القطاع المسلف بوتائر عالية دون تحميل خزينة الدولة أية تكاليف لأن رؤوس أموال هذه الصناديق تسترد من المستلفين وتعاد إلى مستلفين جدد في دورة لا نهاية لها.

باستطاعة هذه الصناديق تمويل مشاريع نموذجية أو تعليمية تشغل عددا من العاطلين وتؤهلهم وتفتح الفرصة أمامهم لشراء المشروع أو إنشاء مشروع مشابه له بتمويل من هذه الصناديق.

لتحقيق التنمية المطلوبة في القطاع ولإستثمار مبالغ القروض في المشاريع التي تم الإقراض لها لابد من وجود متابعة فعالة تتابع مراحل تنفيذ المشروع وإستمرار تشغيله، ومن هذه البرامج.

د- تقديم القروض الصغيرة

أطلق في عام 1997 برنامج "التأهيل المجتمعي" بالتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية، تم استهداف بعض المعاقين القادرين جزئيا على العمل وصرفت لهم رؤوس

أموال تشغيلية وقد حقق هذا البرنامج نجاحاً كبيراً من حيث دمج هؤلاء المعاقين بالمجتمع ومن حيث تسديد ما بذمتهم من قروض. وقد أطلق برنامج القروض الصغيرة عام 2007 مرتبطاً بنشاط شبكة الحماية الاجتماعية بهدف الحد من الفقر من خلال توفير السيولة النقدية للفئات الاجتماعية المحرومة لتأسيس مشاريع خدمية، إنتاجية، تجارية صغيرة. وقد انبثق هذا المشروع عن قرار مجلس الوزراء في نيسان 2007 الذي خصص مبلغ 30 مليون دولار لتامين احتياجات هذه المشاريع.

هـ – الصناديق التخصصية للمبادرة الزراعية :

خصصت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية في عام 2008 مبلغ 240 مليون دولار للصناديق التخصصية لتوفير السيولة النقدية للقطاع الزراعي ،منها 110 مليون دولار لإنشاء صناديق مختصة لتنمية الثروة الحيوانية وللمكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة (الري بالرش والري بالتنقيط) ولتنمية زراعة النخيل، التي تراجعت أعدادها إلى الثلث بسبب الحروب والإهمال. وتم تخصيص 30 مليون دولار لزيادة رأسمال صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين، الذي حقق نجاحا كبيرا خلال السنوات الماضية، كما خصص مبلغ 100 مليون دولار لتأسيس صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الزراعية الاستثمارية، وتقدم هذه القروض بدون أية فوائد أو تكاليف وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول(3) صناديق الإقراض التخصصية / المبادرة الزراعية للحكومة العراقية عام 2008

نوع الصندوق	راس المال (مليون دولار)
صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية	40
صندوق إقراض الميكنة الزراعية ووسائل الري الحديثة	40
صندوق إقراض تنمية النخيل	30
صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين	30
رأسمال صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى	100
المجموع	240

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية 2009،الخرطوم ، 2010،ص 44.

و – صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين :

أنشأت وزارة الزراعة صندوقاً بمبلغ 25 مليار دينار عراقي لتسليف صغار الفلاحين والمزارعين بنسبة ميسرة 7.2% حسب نوع المشروع الذي يتم التسليف له. وقد تم عام 2006 إقراض حوالي 10 آلاف فلاح ومزارع بمبلغ قدره 20 ملياراً ،وقد شمل الإقراض تربية عجول وأغنام وماعز وزراعة الأعلاف والمحاصيل الإستراتيجية والخضرية الأساسية بما في ذلك الزراعة المحمية وتطوير البساتين والتجهيز بمنظومات الري بالرش والتنقيط وغير ذلك. وقد تمت مضاعفة رأسمال هذا الصندوق عام 2007 إلى 50 مليون دولار. وأهم تطور حصل عام 2008 هو رفع الفائدة عن هذه القروض وأصبحت الآن بدون فائدة [19] .

ز – البرامج التعليمية

إن الإستراتيجية التي إعتمدتها الدولة العراقية من أجل توفير التعليم على المستوى العالمي بحلول عام 2015 [20] تتمحور حول :

1- تخفيض معدلات الأمية بمقدار النصف للفقراء.

2- تقليل التفاوت بين الجنسين بمقدار 98%.

3- 50% في التعليم المتوسط للفقراء.

ومن خلال الإستراتيجية الوطنية التي اتبعها العراق وبالتعاون مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنهوض بالمستوى التعليمي ورفع مستواه بإتباع المناهج الحديثة، فقد تم بناء (2324) مدرسة خلال (2006– 2009) ولكافة المراحل، مع ترميم (1595) مدرسة لنفس المدة، وفتح صفوف التربية الخاصة لذوي الإحتياجات الخاصة (816) مدرسة، وقد تم إستحداث أنماط تربوية تعرف بـ (التعليم اللاّ نظامي) من خلال [21] :

1- نمط مدارس اليافعين:- وهو مخصص لإلتحاق التلاميذ من الفئة العمرية (10- 15) سنة، ومدة الدراسة فيه أربع سنوات، وفي نهاية هذه المرحلة يحصل التلميذ على الشهادة الإبتدائية، وهذا النوع هو قليل الإنتشار في العراق حسب إحصاءات وزارة التربية، إذ بلغ عدد الطلاب (6689) في عام (2005– 2006)، أما عدد المدارس فبلغت (69) مدرسة. وفي عام 2008– 2009 بلغت المدارس (80) مدرسة فقط [22] .

2- نمط المدارس المسائية :- وهو يستهدف المتسربين من المدارس، وهو مشابه للمدارس النظامية الصباحية من حيث المنهج وعدد سنوات الدراسة، وهذا النوع يعد محدوداً ولا يتناسب مع ظاهرة التسرب، إذ بلغ عدد الطلاب الملتحقين في المرحلة الإبتدائية والثانوية (1386– 56336) طالب على التوالي، أما عدد المدارس فبلغت (15– 206) على التوالي لعام (2005 –2006).

3- نمط التعليم المسرع :- وهو عبارة عن تعليم غير نظامي يشمل الفئة اليافعة بعمر(12– 18) سنة من المتسربين، ويهدف إلى ضغط المنهج التربوي بثلاث سنوات للمرحلة الإبتدائية، وعدد الطلبة الملتحقين بلغ (9633) طالب، نصيب الطالبات كان (3513)، وعدد المدارس (144) مدرسة في عام 2006– 2007، بلغ عددها في الحضر (123) وفي الريف (21) مدرسة.

وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق تعميم للتعليم الإبتدائي للفقراء لكلا الجنسين وزيادة معدل الإلتحاق الصافي لكلا الجنسين إلى (98%)، وهذا يتوضح من خلال الشكل الآتي:

الشكل (3) تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي للفقراء لكلا الجنسين

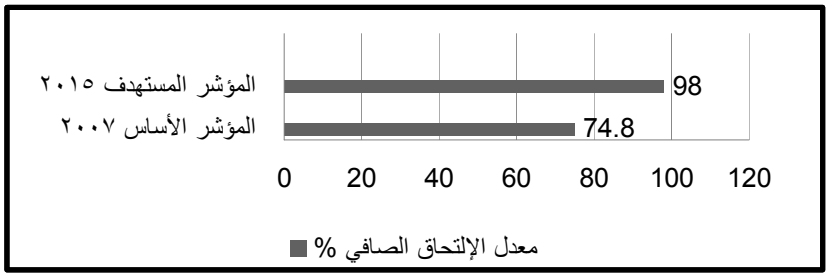

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر(الطبعة الأولى)، 2009، ص 24.

وتسعى الإستراتيجية زيادة معدل الإلتحاق الصافي في التعليم المتوسط للفقراء لكلا الجنسين بنسبة (50%)[23] ، وكما موضح بالشكل الآتي:

الشكل (4) زيادة نسبة الإلتحاق الصافي إلى 50% في التعليم المتوسط للفقراء لكلا الجنسين

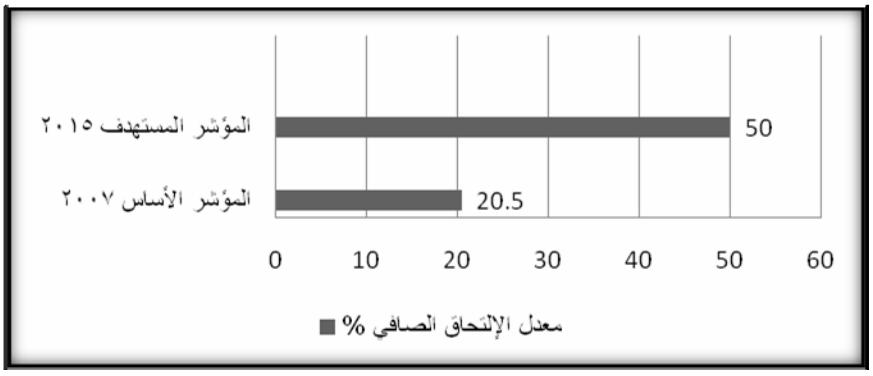

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الطبعة الأولى)، 2009، ص 24.

أما التعليم الثانوي فتهدف الإستراتيجية المتخذة من قبل الحكومة إلى زيادة نسبة الإلتحاق الصافي إلى (40%) لكلا الجنسين لعام 2015، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (5) تحقيق نسبة 40% في التعليم الثانوي للفقراء لكلا الجنسين

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الطبعة الأولى)، 2009، ص 25.

ح – البرامج الصحية :

تم إعداد إستراتيجية من قبل وزارة الصحة للأعوام (2009– 2011) لغرض تطوير النظام الصحي وتحسين الخدمات في المراكز الصحية للمواطنين بحلول عام 2013، من أجل تخفيض معدلات الأمراض ووفيات الأطفال والأمهات والسيطرة على الأمراض الإنتقالية وخفض معدلات سوء التغذية..... الخ، فقد تم إنشاء (121) مركز للرعاية الصحية الأولية ليصبح مجموع المراكز (1989) مركز في عام 2008، وتم إعتماد الكشف المبكر لحالات سوء التغذية مع توفير الأدوية والمستلزمات الطبية لجميع أفراد المجتمع [24] ، مع الأخذ بنظر الإعتبار تطوير قدرة المرأة وزيادة مستوى تدريبها مع زيادة حجم ما ينفق في المجال الصحي لزيادة كفاءة هذا القطاع [25] .

ط – برامج مكافحة الفساد الإداري والمالي :

لقد إتخذت الحكومة إستراتيجيات عديدة لمكافحة الفساد من خلال:

1– تشكيل هيئة النزاهة العامة: وهي عبارة عن جهاز حكومي تم إنشائه عام 2004 بموجب قرار (55) [26]، وله مهمات عديدة منها [27] :

أ– التحقق من الفساد الذي يمارسه المنتسبون.

ب– وضع في لائحة السلوك المعايير والأسس الواجب الإلتزام بها عند التعيين.

ج– العمل على زيادة الوعي لدى الجماهير للمطالبة بحكومة عادلة.

2– تعيين مفتش عام في كل وزارة من وزارات الدولة والذي يقوم بالمهمات التالية [28] :

أ– التدقيق في سجلات الوزارة.

ب– القيام بتحقيقات إدارية لكل موظف وبدون إستثناء.

ج– التدقيق في نشاطات الوزارة .

المبحث الثالث

متطلبات النهوض بمؤشرات التنمية المستدامة من خلال التخفيف من حدة الفقر

إن تبني الحكومة العراقية لأي إستراتيجية تنموية تستهدف القضاء على الفقر لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال رفع أداء مؤشرات التنمية المستدامة ويتطلب ذلك تحقيق الآتي:

أ– تخفيض نسبة البطالة :

إن تطبيق إستراتيجية تقضي على الفقر في العراق يجب أن تنطلق من أسس رصينة تأخذ بنظر الإعتبار معالجة الأسباب البنيوية للبطالة، ومعالجة أسباب نقص العمل للقوى العاملة، وتنويع الاقتصاد العراقي ليمتد إلى قطاعات كثيفة الأيدي العاملة. ويجب أن تستهدف السياسات الاقتصادية والإجتماعية الفئات ذات الدخل المنخفض، وتوفير فرص عمل اقتصادية للمناطق الريفية الفقيرة [29] ، وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق تنمية شاملة لجميع أبناء المجتمع العراقي، مع

الأخذ بنظر الإعتبار وضع هذه الإستراتيجية يجب أن يكون متزامناً مع قرب الإنتقال إلى مرحلة جديدة للسيطرة على الفقر وكل التحديات .

إن ما سبق يقتضي بالضرورة وضع إستراتيجية تدريبية وتعليمية لها القدرة على إستيعاب حاجة السوق، تعمل على تحسين القدرات البشرية كماً ونوعاً مع مشاركة القطاع الخاص والمشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني، إن المتطلبات التي تحتاجها مثل هذه الإستراتيجية يستلزم توافر البيئة الملائمة لتطبيقها من خلال ضرورة وضع خطط بعيدة المدى لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة لكون الخطط السنوية معرضة للفشل على العكس من الخطط البعيدة المدى التي يمكن بواسطتها السيطرة على المشاكل وإيجاد الحلول لها . وهناك إجراءات عديدة يجب إعتمادها لغرض تخفيض أو الحد من ظاهرة البطالة، ومن أبرزها: -

1- إعادة إعمار القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحروب، والتي تخلق فرص عمل جديدة تعمل على خفض معدلات البطالة.

2- جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية لخلق فرص عمل للعاطلين وخاصة إلى الصناعات الكثيفة العمالة التي تستوجب أعداد كبيرة من القوى العاملة لخفض حجم البطالة وخاصة للخرجين وحسب مؤهلاتهم العلمية.

3- زيادة حجم الإنفاق الحكومي من أجل تصحيح الإختلال في الميزان المالي، إذ يعمل الإنفاق الحكومي على خلق فرص عمل للعاطلين إضافة إلى زيادة حجم الإستهلاك والإستثمار وتوفير النقود اللازمة.

4- تحويل ملكية المشاريع الرديئة أو الخاسرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو المختلط لتحسين القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص عمل مناسبة .

5- منح القروض للمناطق الريفية والحضرية لأصحاب الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل لتوليد الدخول وزيادتها.

6- تبني برامج تدريبية ودعمها من قبل الدولة لإكتساب الخبرة والمعرفة للعاطلين لتلبية حاجة سوق العمل.

7- تشجيع دور القطاع الخاص من خلال خلق علاقات ترابط أمامية وخلفية لدعم الصناعات وخاصة الغذائية والإستهلاكية وتطوير الصناعات المصدرة والتي تعتمد على رأس المال البشري.

8- الإهتمام بتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والسياحة من قبل القطاع العام والخاص.

9- خلق فرص عمل للنساء اللواتي لم يحصلن على التعليم الكافي من خلال إقامة ورش تعاونية كالخياطة وتوفير ما تحتاجه هذه الورش.

10- على كل مسئول سياسي أو إداري العمل على توفير فرص عمل في دائرته وتقليل الروتين لزيادة الإستقرار الإجتماعي .

11- منح إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الإجتماعي وتوفير الخدمات الإجتماعية لهم.

12- إنتهاج إستراتيجية شاملة للبناء الاقتصادي من أجل تنويع وزيادة حجم الدخل القومي مع الإهتمام بالثروة النفطية بإعتبارها أهم مورد من موارد الدخل.

13- إعادة بناء المؤسسات الإنتاجية وخاصة الصناعات الإستراتيجية مع تحسين نوعيتها.

14- إعادة النظر بسلم الرواتب والأجور من قبل الدولة بين الحين والآخر، والعمل على جعلها متوافقة مع إرتفاع وإنخفاض معدلات الأسعار.

15- الإهتمام بالطبقة العاملة ودورها الكبير في بناء المجتمع وفي وضع السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية والإجتماعية .

16- تأهيل وتطوير المعامل والمصانع العاطلة وحماية المنتجات الصناعية والسلعية المحلية، لتوفيرها فرص عمل لآلاف من العاطلين عن العمل.

17- العمل على خفض سعر الفائدة للقروض الممنوحة للمشروعات وخاصة الصغيرة مع تقديم الدعم اللازم لها، والتي تؤدي في النهاية زيادة في حجم المشاريع وتحسين نوعيتها.

ب- زيادة معدل النمو الاقتصادي :

ويتم ذلك عن طريق تبني (سياسات تجديد رأس المال البشري والهياكل الأساسية وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية)، إذ يجب توفير البنى الأساسية للإستثمار والنمو وتقليص كلفة الإنتاج والتي ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الأمر.

إن زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي كونه مؤشراً للنمو الاقتصادي يستدعي تحقيق:

1- زيادة حجم الإستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية في البلد للقطاعين الحكومي والخاص سواء أكان محلياً أم أجنباً .

2- زيادة حجم الإنتاج للبلد بما فيه زيادة حجم الإنتاج النفطي وإيراداته.

3- العمل وبكل الإمكانات المتاحة لخفض معدلات البطالة وإدخال النساء إلى سوق العمل مع الحرص على الحد من العمالة الناقصة في القطاع العام.

4- تطوير وتدريب الأيدي العاملة غير الماهرة لتصبح مؤهلة لممارسة النشاطات المختلفة الماهرة.

5- توسيع مساهمة القطاعين الخاص والعام لدورهما الكبير في توفير فرص العمل للعاطلين .

6- عدم إستخدام الموارد النفطية لتمويل الإنفاق العام فحسب بل يجب توظيفها لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، إذ أن إتباع إستراتيجية تنمية رأس المال البشري وبناء البنى التحتية مع

تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الإعتماد على الموارد النفطية يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام للبلد .

ج- تحسين مستوى التعليم :

قال الإمام علي (عليه السلام) ﴿ لا غنى كالعقل ولا فقر كالجهل ولا ميراث كالأدب، ولا ظهير كالمشاورة ﴾ [30] .

يعد العلم أحد الركائز الأساسية والهامة لأي بلد، وأن تجديد النظام التعليمي يلعب دوراً في إزدهاره ونجاحه مما ينعكس على المجتمع بالخير، ونتيجة ذلك يتطلب إقامة نظام تعليمي بعيد عن التلقين والكم ألمعلوماتي وإتباع سياسات صحيحة مع تلبية حاجة العصر، والنظر بكل المناهج التعليمية وطرق التدريس وغيرها [31] .

إن تحسين مستوى التعليم ورفع مستواه في العراق، يقتضي تبني ستراتيجية تأخذ بنظر الإعتبار :

1- تطوير وتغيير المناهج لكافة المراحل الدراسية، وذلك لأن رداءة التعليم الأساسي والثانوي يلعب دوراً مهماً على المراحل اللاحقة في التعليم.

2- إستخدام اللغة الإنكليزية والفرنسية في جميع المدارس بشكل مكثف ومستحدث.

3- الإستفادة من الخبرات الأجنبية والتطورات العلمية والتكنولوجية الموجودة في العالم مع إدخال التقنية الرقمية وإدخال الحاسوب والإنترنيت في المناهج الدراسية.

4- تدريب وتطوير الكادر التعليمي وبأساليب حديثة وعلمية في داخل البلد وخارجه.

5- تشريع قانون إلزامية التعليم حتى الصف الثالث المتوسط.

6- جعل العلاقة وثيقة بين المعلمين وأولياء الأمور لنشر ثقافة التعليم الإلزامي.

7- العمل على وضع خطة من قبل وزارة التربية للحد من التسرب في التعليم .

8- إشاعة روح الحوار الديمقراطي لتحقيق الأهداف الإجتماعية والاقتصادية للتربية والتعليم.

9- العمل على تدريب المرأة وزيادة حجم مشاركتها في المجتمع.

10- وضع إستراتيجية لتعليم الكبار .

د- زيادة الكفاءة الإنتاجية :

للتطور العلمي والتكنولوجي دور مهم وأساس للتنمية الصناعية والزراعية والبشرية، إذ أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي في صناعة يزيد من متوسط إنتاجية العمل بنسبة (250%) خلال ست سنوات، أما في حالة غيابها فأن مستوى الإنتاجية سيرتفع (1%)، وهذا يتطلب إعتماد سياسة علمية والتي هي عبارة " عن مجموع التشريعات والإجراءات النهضوية التي تتخذها الدولة لتنظيم القدرة العلمية والتكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للبلاد " والهدف منها هو الإستفادة من التقدم في النمو الاقتصادي والإجتماعي والثقافي، وبما أن العراق قد مر بظروف صعبة للغاية فهو

الآن بأمس الحاجة لمثل هذه السياسة من أجل الإستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية.

هـ - الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة:

إن الإستغلال الأمثل للموارد (الطبيعية والبشرية) في مجال الإستثمار يعمل على خلق موارد مالية تسرع من عملية التنمية، أي تزيد من التراكم الرأسمالي، وتزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع الضرورية، مع الإهتمام بحق الأجيال القادمة في إستخدام هذه الموارد وخاصة (النفطية) مع تلبية حاجة الأجيال الحالية، ويتحقق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال إستصلاح الأراضي الزراعية بتخصيص الموارد المالية اللازمة مع الإعتماد على أساليب الزراعة الحديثة والمتطورة. وكذلك يتطلب الأمر الإهتمام بالقطاع الصناعي وفق إستراتيجية شاملة وزيادة معدل الإستثمار الصناعي وتشجيع الصناعات الخفيفة والحرفية الصغيرة بالإعتماد على الموارد والإمكانيات المحلية المتوفرة بما فيها القوى البشرية المدربة والماهرة وهذا بدوره يؤدي إلى [32] :

1) القضاء على ظاهرة البطالة لكونها صناعة كثيفة العمل.

2) خفض معدلات التضخم والقضاء عليه نتيجة زيادة العرض السلعي.

3) اللجوء إلى الصناعات الأكثر تطوراً وإلى الصناعات الثقيلة مستقبلاً.

4) التشابك الصناعي والقطاعي وتعمق الروابط الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة الوفورات الخارجية (External Economoies) مما تزيد من قيمة المضاعف (المعجل).

5) خفض معدلات الفقر وذلك بسبب إستخدام الموارد المحلية وتشغيل ممن لا يمتلكون الخبرة والمهارة والتي تؤدي إلى زيادة معدل الدخول للإفراد وإستهلاك المنتجات المصنعة الإستهلاكية والتي تؤدي إلى خفض أسعار منتجاتها والتي سوف تحقق في النهاية الإندماج الاقتصادي والإجتماعي .

و- تحسين المستوى الصحي:

إن تحسين المستوى الصحي والخدمات المقدمة مع الأخذ بنظر الإعتبار الوقاية قبل العلاج في العراق خصوصاً لشريحة الفقراء يستدعي :

1- توفير الأعداد الكافية من الكوادر الصحية في المراكز الصحية.

2- بناء مراكز صحية وتجهيزها بكافة المستلزمات في المناطق النائية والبعيدة.

3- زيادة عدد العيادات المتنقلة وخاصة في المناطق النائية.

4- صرف بطاقات صحية لذوي الدخل المحدود لتلقي العلاج المطلوب للحالات المرضية المستعصية.

إن تحسين المستوى الصحي لعموم العراقيين وخاصة الفقراء منهم يقتضي تحسين الخدمات المقدمة كتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لتحسين حياة الفقراء وخاصة النساء

الفقيرات، وعمدت الدولة توسيع المشاريع من أجل وصول الماء الصالح للشرب إلى المناطق الفقيرة، ومد شبكات الصرف الصحي.

ز - مواجهة المشاكل البيئية:

تؤثر البيئة على حياة الإنسان، لذا فمن الواجب المحافظة عليها من التلوث بصورة مباشرة وغير مباشرة وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن التلوث كما مر ذكره سابقاً من خلال إيجاد السبل الكفيلة لمكافحة آثار التلوث من خلال إتباع الإجراءات الآتية :

1- معالجة المياه الملوثة قبل طرحها إلى الأنهار خاصة نهري دجلة والفرات، مع الإستفادة من مياه الصرف الصحي بعد المعالجة.

2- صيانة شبكات المياه وحمايتها من التكسر والتخلص من التالفة منها للمحافظة على مياه الشرب من تسرب المياه الثقيلة إليها.

3- إجراء فحوصات مستمرة لمياه الشرب لضمان سلامتها .

4- المحافظة على المياه القادمة من الدول المجاورة من التلوث.

5- فرض ضرائب من قبل الدولة على أصحاب الشركات المنتجة للتلوث كالدخان وغيره، وإنفاق هذه الضرائب لزراعة الأشجار في المناطق المتضررة.

6- العمل بنظام المكافآت والحوافز التقديرية لحماية البيئة من التلوث وفرض العقاب لمن لا يلتزم بالتعليمات واللوائح المنصوص عليها، مع وضع قوانين صارمة على أصحاب الشركات والمعامل للحد من هذه الظاهرة [33] .

7- الإستفادة من الخبرات العلمية المتخصصة لوضع خطة من أجل الحد من ظاهرة تلوث المياه.

8- إنشاء مركز متخصص على غرار مختبر الصحة المركزي يأخذ على عاتقه دراسة البيئة المائية أو الهواء أو التربة والمواد المستوردة وتجهيزه بالملاك المتخصص .

9- وضع إستراتيجية فعالة للحد من مشكلة التصحر وندرة المياه وقلة توفير الطاقة الكهربائية، مما يعني زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لذلك مع الإستفادة من الخبرات والمهارات المحلية والأجنبية.

10- وضع إستراتجية فعالة من أجل حل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في العراق، وهذا بدوره يزيد من حجم الإستثمار في رأس المال البشري، والذي يعمل بدوره على تشغيل القطاعات الاقتصادية كافة .

ح - مكافحة الفساد الإداري والمالي:

تعد معالجة الفساد الإداري والمالي من الأمور الصعبة ولكن ليست مستحيلة، بسبب فقدان الدولة إلى القدرة في تقييد حجم الفساد لغياب الوعاء المؤسسي.

إن القضاء على الفساد في العراق يتطلب :-

1- إقامة نظام مراقبة ذات كفاءة عالية لمحاسبة المقصرين لتحقيق العدالة في جميع أجهزة الدولة وتوابعها.

2- تدعيم إستقلال القضاء، إذ يتمتع القضاء في العراق بإستقلالية وحيادية وذات سمعة جيدة، ومن الواجب إختيار أفراد الجهاز القضائي بعناية، وذلك لأن الفساد يمكن أن يحصل من داخل الجهاز القضائي.

3- إعتماد نظم توظيف وقواعد إدارية ومحاسبية فعالة مانعة للفساد، إذ يجب إعتماد نظام للتوظيف يعتمد على معايير موضوعية كمستوى التأهيل العلمي ودرجة النجاح وإجراء إمتحان للتقديم من أجل تحديد كفاءة المتقدم، مع تحديد راتب منصف للموظف لغرض الحد من الفساد تتناسب مع الظروف الاقتصادية والإجتماعية للموظف .

4- محاسبة الشركات ومكاتب التشغيل غير المرخصة، لكونها تمارس العبث والإبتزاز بأموال المواطنين وتنتهك الكرامة الإنسانية لذا يجب محاسبتها وإحالتها إلى القضاء. مع إعتماد برنامج الحكومة الألكترونية وتفعيل دور وسائل الإعلام [34] .

الإستنتاجات والتوصيات

الفقر ظاهرة إجتماعية وإقتصادية لا يخلو مجتمع منها، يترتب عليها خلل في التنظيم المجتمعي، لا يمكن تقويمه إلاّ من خلال تدابير حكومية ملائمة، وهذه التدابير تمثل المحتوى الأساس لحزمة من السياسات الإقتصادية العامة. وهناك إختلافات متعددة إنطوت على مفهوم " الفقر"، وهذه الإختلافات متآتية من تعدد وجهات النظر التي تناولته في الماضي والحاضر . وبالرغم من ذلك فأن غالبيتها تدور حول (الحرمان النسبي) الذي تعاني منه فئة معينة من فئات المجتمع دون غيرها .

التنمية المستدامة تمثل عملية التغيير المجتمعي والإقتصادي والبيئي الممتد عبر الزمن، والمتمحور حول إجراء تغيير نحو الأفضل في حياة (الإنسان) وأجياله القادمة، شريطة أن تقترن هذه العملية بعدم إحداث تناقص في كل من المنفعة والإستهلاك وخزين رأس المال والموارد المتاحة في ظل تحقيق الحد الأدنى من شروط الإستقرار البيئي. وعلى الصعيدين العالمي والمحلي يعتبر " الفقر" من أهم العوائق التي تعترض سبيل (التنمية المستدامة)، وبالتالي فأن القضاء على الفقر يعد مطلباً ذو أولوية خاصة من بين متطلبات التنمية المستدامة .

إن المعالجات الناجمة التي توفرها السياسات الإقتصادية والبرامج التنموية لظاهرة "الفقر" تسهم في تدعيم ركائز " التنمية المستدامة " التي ترعى الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية فلا " فقر" مع " الإستدامة التنموية " ولا " تنمية مستدامة " في ظل " فقر" .

المصادر

(1) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 –2007، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية،2009 ، ص 2.

(2) د. سالم توفيق ألنجفي، د. أحمد فتحي، السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيت النهضة ، 2008، ص 39.

(3) قياس الفقر في التطبيق، 2008، ص 1 – 2 ،على الموقع www.firashiary.jeeran.com، تاريخ الدخول على الموقع 11–12– 2010.

(4) محمد الصقور وآخرون، "دراسة جيوب الفقر في الأردن"، وزارة التنمية الاجتماعية، 1989، الجزء الأول، ص37.

(5) المصدر نفسه، ص37.

(6) د. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الإجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة (الفقر والغنى في الوطن العربي)، قسم الدراسات الإجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 146.

(7) أثير عبد الخالق، إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة / دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2009، ص 22.

(8) فرح بشير خليفة العمراني، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة بغداد ، 2006، ص 25.

(9) د. عبد الله بن جمعان الغامدي، بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، 2007، ص 2 .

(10) د. إسماعيل عبيد حمادي، التلازم بين التخلف والفقر والجوع، الفقر والغنى في الوطن العربي، بحث مقدم إلى الندوة العلمية لقسم الدراسات الإجتماعية 22–23 تشرين أول 2000، 2002، ص 229–230.

(11) فرح بشير خليفة العمراني، مصدر سبق ذكره ، ص 84.

(12) دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، منظمة الأغذية والزراعة ، الأمم المتحدة ، 2003 ، ص 71.

(13) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية 2010، ص 6.

(14) المصدر نفسه ، ص 6 – 7.

(15) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية 2009 ، الخرطوم ، ديسمبر 2010، ص 15.

(16) المصدر نفسه ، ص 42– 44.

(17) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2009، ص 23.

(18) صباح رحيم مهدي ألأسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، 2010، ص 187– 188.

(19) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإجتماعي وشبكات الأمان الإجتماعي في العراق نحو تنمية تمكينية للأفراد التقليدية والحداثة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث لرابطة دراسات العراق المعاصر / لندن 17– 18 تموز 2008، ص 18 .

(20) دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية 2009 ، مصدر سبق ذكره ، ص 42 – 44 .

(21) العراق : التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، بغداد 2009، ص 129– 130.

(22) التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية 2010، مصدر سبق ذكره، ص 15.
(23) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي ،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2009، ص 24.
(24) التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية 2010، مصدر سبق ذكره، ص 24.
(25) د. يسرى مهدي حسن، محمود حميد خليل، الموازنة العامة ودورها في تمويل التنمية البشرية في العراق ، بحث مقدم إلى وقائع المؤتمر العلمي الأول تحت شعار "دور الإمكانات الذاتية في تعزيز التنمية الشاملة " للفترة 15-16 – نيسان – 2009، ص 40.
(26) د. هاشم ألشمري، د. إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، 2011، ص 173- 174.
(27) المصدر نفسه، ص 174.
(28) وثيقة خاصة بالبنك الدولي، وحدة التنمية الإقتصادية والإجتماعية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إعادة بناء العراق : الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الإنتقالية ، بلا سنة ، ص 17.
(29) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية ، مجلة بحوث إقتصادية ، السنة 18 ، العدد 38 ، 2007، ص 105.
(30) نهج البلاغة، شرح الدكتور صبحي الصالح، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006 م، (باب المختار من حكم أمير المؤمنين (ع))، حكمة 54، أنوار الهدى- بيروت- لبنان، ص 610.
(31) الشيخ نعمة ألعبادي ،الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد (5)، السنة الثانية 2006، ص 56.
(32) علي عبد محمد الراوي، الفقر والبطالة والسياسة الإستثمارية في العراق تحديات ومهام وفرص، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد السابع، 2003، ص 54- 55.
(33) د. جعفر طالب أحمد الجنديل، د. جليل كامل غيدان، الإسراف في إستخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة ، مجلة الغري ، المجلد الثاني ، العدد (11) ، السنة الخامسة ، 2009 ، ص 29- 30.
(34) سلام إبراهيم عطوف كبة، الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق، الحوار المتمدن، العدد (2814)،على الموقع www.ahewar.org تاريخ الدخول على الموقع 1- 10- 2011 .

[1] بحث مستل عن الرسالة الموسومة (سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق)